A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/8/20
13 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

إكوادور*

* صدر سابقاً في وثيقة تحمل الرمز A/HRC/WG.6/1/ECU/4؛ وأضيفت تنقيحات طفيفة تحت إشراف أمانة مجلس حقوق الإنسان، استناداً إلى تغييرات تحريرية أجرتها الدول عن طريـــق الإجـــراء المتعلـــق بـــالرجوع إلى جهة الاختصاص.

(A) GE.08-13322 190508 190508

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة.....	١ - ٤	٣
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض	٥ -٥٩	٣
ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض.....	٥ -١٠	٣
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض.....	١١-٥٩	٥
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات	٦٠-٦١	١٣
ثالثاً - التعهدات والالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض.....	٦٢	١٣

المرفق

Composition of the delegation ١٤

مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دورته الأولى في الفترة من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. واستعرض الفريق العامل الحالة في إكوادور في جلسته الثانية المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ورأس معالي السيد غوستافو خالكه، وزير العدل وحقوق الإنسان، وفد إكوادور. واعتمد الفريق العامل في جلسته السادسة المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، التقرير الحالي بشأن إكوادور.

٢- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان فريق المقررين التالي (المجموعة الثلاثية) لتيسير استعراض الحالة في إكوادور: إيطاليا والمكسيك والهند.

٣- وعملاً بأحكام الفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية لغرض استعراض الحالة في إكوادور:

(أ) تقرير وطني/عرض مكتوب مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) (الوثيقة A/HRC/WG.6/1/ECU/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥(ب) (الوثيقة A/HRC/WG.6/1/ECU/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥(ج) (الوثيقة A/HRC/WG.6/1/ECU/3)؛

٤- وأحالت المجموعة الثلاثية إلى إكوادور قائمة الأسئلة التي أعدها الأعضاء والمراقبون في مجلس حقوق الإنسان.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- عرض معالي السيد غوستافو خالكه، وزير العدل وحقوق الإنسان في إكوادور، في الجلسة الثانية للفريق العامل، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، التقرير الوطني لإكوادور. وقال إن إكوادور طرف في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وإنها أودعت مؤخراً، في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. وقال أيضاً إن إكوادور قدمت التقارير الواجبة لهيئات المعاهدات في المواعيد المحددة. وأكد أن إكوادور من الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان وأنها وجهت، في عام ٢٠٠٢، دعوة مفتوحة للإجراءات الخاصة لزيارة البلد. وفي السنوات الست الأخيرة، استقبلت إكوادور خمس زيارات للإجراءات الخاصة.

٦- وأضاف أن إكوادور أنشأت أيضاً آليات داخلية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بصورة فعالة. واعتمدت أيضاً خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، ويجري حالياً تقييمها. وتنسق وزارة العدل وحقوق الإنسان التي أنشئت مؤخراً أعمال الدولة الرامية إلى ضمان تنفيذ حقوق الإنسان بطريقة فعالة، وستقوم، بالاشتراك مع وزارة الخارجية، بتحديث خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لتعكس فيها الأولويات والتحديات الراهنة بطريقة عملية، ولإمكان قياس التقدم. وصدقت إكوادور على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٦، وأنشأت لجنة وطنية للقانون الإنساني، ولكنها لا تزال تواجه تحديات في تعديل قانون الطوارئ ليتفق مع القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

٧- وأضاف أيضاً أن الدستور يعترف بالحق في الحياة كحق من الحقوق الأساسية، ولا توجد في إكوادور عقوبة الإعدام. وفيما يتعلق بالقضاء على التعذيب، صدقت إكوادور على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وجاري الآن اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصديق على بروتوكولها الاختياري. وفي هذا الإطار، وضعت الجمعية الدستورية الوطنية، بالاشتراك مع عدد من المنظمات غير الحكومية ووزارة العدل وحقوق الإنسان، مشروعاً لتعديل القانون الجنائي، ووضع تعريف للتعذيب على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. ولا تزال بعض التحديات قائمة مثل توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والقضاء على تنازع الاختصاص بين الجهات المختصة بالفصل في المنازعات. ومن بين الجهود المبذولة أيضاً مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز النظام القضائي، وكفالة الاستقلال التام للسلطة القضائية. وأنشأت إكوادور لجنة لتقصي الحقائق. وتشمل التحديات التي تواجه إكوادور حالياً تعديل قانون الأمن القومي وإلغاء اختصاص المحاكم العسكرية محاكم الشرطة بالنظر في جرائم حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة وأفراد الشرطة. وأصبح دليل حقوق الإنسان اعتباراً من عام ٢٠٠٧ جزءاً من التدريب الذي يتلقاه أفراد الشرطة.

٨- وقال رداً على الأسئلة التي أعدت مقدماً بشأن نظام السجون، إن الحكومة ستعتمد في عام ٢٠٠٨ نحو ٩٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لنظام السجون، لا سيما للبنية التحتية، ومراكز إعادة التأهيل الاجتماعي، والوصول إلى المساعدة القانونية، والحبس الاحتياطي. وتسعى إكوادور إلى أن تكون بلداً بدون أطفال في السجون. وتعتزم أيضاً وضع برنامج للعفو عن بعض الأشخاص وفقاً للقانون ومن بينهم الأشخاص المصابين بمرض عضال، ولإعادة النظر في قضايا الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات شديدة للغاية، والقيام بحصر اجتماعي للسجناء، وهو ما شرعت فيه الآن.

٩- وفيما يتعلق بالأسئلة التي أعدت مقدماً بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، تعتزم الحكومة العفو عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تجري محاكمتهم حالياً نظير استخدام المتفجرات وقطع الأشجار. وفيما يتعلق بالوصول إلى العدالة وإصلاح النظام القضائي، تنسق الآن وزارة العدل وحقوق الإنسان الأعمال الرامية إلى تطبيق نظام المرافعات الشفوية وزيادة الشفافية في المحاكمات، فضلاً عن إنشاء مراكز للوساطة، وتعزيز المهن القضائية.

١٠- وقال إن إكوادور رفعت ميزانيتها الوطنية بنسبة ٣٨ في المائة للاستثمار في الخدمات الاجتماعية المختلفة وبوجه خاص لتوفير خدمات الصحة العامة للجميع بالمجان، وتقديم الخدمات الاجتماعية للمجموعات الضعيفة. وقال فيما يتعلق بحقوق المرأة إنه يجري حالياً تنفيذ الخطة الوطنية لمنع ارتكاب العنف ضد المرأة والقضاء عليه

ومعاقبة مرتكبيه، والخطة الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص والقضاء عليه ومعاقبة مرتكبيه، والخطة الوطنية لمنع العنف الجنسي ومعاقبة مرتكبيه. وأشار فيما يتعلق بحقوق الطفل إلى الخطة الوطنية الشاملة لحماية الأطفال والمراهقين، وبوجه خاص إلى الإجراءات التي يجري اتخاذها من أجل القضاء على عمل الأطفال وبداية التصدي لاستغلال الأطفال. وأنشأت إكوادور مجلساً وطنياً للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأنشأت أيضاً مكتباً بالنيابة العامة للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضعت برنامجاً يسمى "إكوادور بلا حدود" يشرف عليه مكتب نائب رئيس الجمهورية لتحقيق هذا الغرض. وقال فيما يتعلق بحقوق المهاجرين إن إكوادور بلد المنشأ والعبور والمقصد لعدد كبير من المهاجرين، وتقوم الأمانة الوطنية للمهاجرين بتنسيق جميع الأعمال والسياسات الخاصة بهم وتوفير المساعدة لهم. وتتضمن الخطة الوطنية للتنمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ برنامجاً لتيسير عودة المواطنين إلى الوطن. وصدَّقت إكوادور على جميع الصكوك الدولية المتعلقة بالمهاجرين، ووضعت إطاراً مؤسسياً لمساعدة ملتمسي اللجوء والاعتراف لهم بصفة المهاجرين ودمجهم في المجتمع. وفي هذا الصدد، تعترف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بحماية حقوق اللاجئين في إكوادور. وقال فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية إن الدستور يعترف بالتنوع الثقافي في البلد، واعتمدت إكوادور سياسة عامة طويلة الأجل لتلبية احتياجات السكان من أصل أفريقي.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

١١- أدلى ٣٣ وفداً ببيانات في الحوار التفاعلي أدناه.

١٢- وطلب ممثل المكسيك معلومات إضافية بشأن المسائل الأربع التالية: `١` التدابير التي اتخذت بشأن قضية العنف القائم على نوع الجنس، والسياسات القانونية والعامة للتصدي للعنف المترلي؛ و`٢` الإجراءات التي تعتزم إكوادور اتخاذها لاستكمال عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وعما إذا كانت هناك شروط لإقامة آلية وطنية لمناهضة التعذيب على النحو المنصوص عليه في البروتوكول، وعما إذا كان من المتوخى إدخال إصلاحات قانونية مناسبة فيما يتعلق بجريمة التعذيب؛ و`٣` فيما يتعلق بالتعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة، إذا كان التعليم الثنائي اللغة إلزامياً في الإقليم الوطني؛ و`٤` كيفية تفاعل القضاء التقليدي للسكان الأصليين مع القضاء الوطني.

١٣- وسأل الاتحاد الروسي عن كيفية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وعن النتائج التي تحققت في هذا المجال. وطلب معلومات عن التدابير التي اتخذت لمكافحة الفساد وعن فعاليتها. وسأل أيضاً عن مدى تنفيذ التعليم الثنائي اللغة.

١٤- وأحاطت تونس علماً بوجود الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وبتنفيذ التدابير المختلفة التي اتخذتها الدولة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان. ولاحظت أن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالعمال المهاجرين، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واليونيسيف أعربت عن تقديرها للإجراءات الجارية في إكوادور لصالح الأقليات، والأطفال، والنساء، والعمال.

١٥- وأعربت غواتيمالا عن اهتمامها بالتدابير التي اتخذت لوضع حد للتكدس في السجون وإعادة تأهيل السجناء، وطلبت معلومات بشأن إصلاح النظام القضائي ومشاركة المجتمع المدني في هذه العملية.

١٦- وفي معرض الإعراب عن التقدير للعرض المقدم من إكوادور، سأل وفد بيرو عما إذا كان لدى إكوادور سجل للأشخاص المحرومين من حريتهم. وفيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك الحق في الوصول إلى المعلومات، عما إذا كان لدى إكوادور قانون لضمان الوصول إلى المعلومات، وإذا كان الأمر كذلك، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القانون.

١٧- وطلبت البرازيل المزيد من المعلومات بشأن مشاركة المواطنين في إصلاح القوانين المتعلقة بإقامة العدل كما طلبت، مع مراعاة الدور الذي تقوم به إكوادور في تنفيذ خطة عمل المكسيك، معلومات عن التدابير التي اتخذها الحكومة لضمان معاملة ملتمسي اللجوء بدون تمييز، وإدماج ملتمسي اللجوء والمهاجرين في المجتمع.

١٨- وطلبت فرنسا معلومات بشأن تنفيذ النظام الجديد لاختيار القضاة الذي تم اعتماده منذ ثلاث سنوات، وعما إذا كان من المتوقع أن تنشئ إكوادور جهازاً للتفتيش من أجل مراقبة أعمال الشرطة.

١٩- وأعربت الصين عن تقديرها للتحليل الصادق الذي قدمته إكوادور وطلبت معلومات عن كيفية التنسيق بين الهيئات المعنية بحماية حقوق الإنسان.

٢٠- وفيما يتعلق بالتدابير التي اتخذت للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس، لاحظ وفد إكوادور أن هذه المسألة من المسائل التي تتسم بالأولوية في السياسة العامة للدولة. وتقوم حالياً ٣١ لجنة من لجان الأسرة بتلقي الشكاوى المقدمة من النساء. وهذه اللجان قائمة فعلاً في ١٧ مقاطعة وسيتسع نطاقها لتشمل المزيد من المقاطعات. وفيما يتعلق بمناهضة التعذيب، أفاد الوفد بأنه يجري حالياً التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وأن من المأمول فيه أن تصدق الجمعية الوطنية الدستورية على هذا البروتوكول قريباً. وفيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية التي أشار إليها عدد من المتحدثين، لاحظ الوفد أنه أحرز تقدم في الاعتراف بممارسات القانون العرفي ولكن ينبغي أن تتفق الممارسات مع الأصول القانونية والمبادئ العامة لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بفعالية خطط العمل، لاحظ الوفد أنه يلزم وضع بارامترات دقيقة لقياس تنفيذها وعندئذ فقط ستتحول هذه الخطط إلى سياسات تنظيمية. وفيما يتعلق بإصلاح السجون، أشار الوفد إلى ضرورة تحسين العمل في النظام القضائي وأفاد بأن الحكومة وافقت في الأسابيع الماضية على تمويل ٢٠ محكمة جنائية جديدة لسرعة الفصل في الدعاوى القضائية. وأنشئت أيضاً وحدة للمحامين الجنائيين الحكوميين لتوفير المساعدة القانونية للكافة وسرعة الفصل في القضايا الجنائية. وتقوم الحكومة حالياً بحصر شامل للسجون وسيتم تحديثه باستمرار. ولاحظ الوفد أهمية وجود قاعدة بيانات من هذا القبيل لإمكان الحصول فوراً على معلومات محدثة عن السجون. وفيما يتعلق باستقلال الجهاز القضائي، لاحظ الوفد أن إكوادور عانت كثيراً من أزمة المحكمة العليا في عام ٢٠٠٤. وأدت هذه الأزمة إلى زيادة الوعي في البلد بضرورة استقلال الجهاز القضائي وضرورة أن يتم ذلك منذ بداية الحياة الوظيفية للقاضي وفي جميع عمليات الاختيار والتعيين المتعلقة بالقضاة. وتعتزم الحكومة تعزيز مشاركة المجتمع لكفالة المزيد من الشفافية في عمليات الاختيار. وفيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات، أفاد الوفد بوجود قانون بشأن شفافية المعلومات العامة في إكوادور. وينبغي أن تقدم جميع المؤسسات العامة المعلومات العامة

للأشخاص الذين يطلبونها. وأسفرت هذه التجربة عن نتائج جيدة. وهناك التزام من جانب الحكومة ومن جانب المؤسسات العامة بالامتثال لهذا القانون. وفيما يتعلق بالوصول إلى القضاء، لاحظ الوفد أن برنامج العمل الاستراتيجي لوزارة العدل وحقوق الإنسان يسعى أساساً إلى إزالة ثلاثة حواجز هي الحواجز الجغرافية والاقتصادية والثقافية. وأعيد توزيع المحاكم في البلد لتكون قريبة من السكان وتقوم الحكومة حالياً بإنشاء وحدة وطنية للمحامين الحكوميين لمعالجة المسائل الجنائية والمدنية. وستقوم الحكومة أيضاً بإنشاء مراكز للوساطة لتكون وسيلة بديلة لتسوية المنازعات وتمكين السكان من تسوية منازعاتهم دون اللجوء إلى المحاكم. وتعتزم إكوادور تنفيذ نظام قضاة الصلح الذي ينص عليه الدستور ولم ينفذ حتى الآن. وستعتمد إكوادور في ذلك على عدد من الممارسات الإقليمية الجيدة، وبوجه خاص على ممارسة البلد المجاور بيرو. وفيما يتعلق باللاجئين، لاحظ مدير عام حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية في وزارة الخارجية أن إكوادور وضعت سياسات دقيقة لتعزيز الاندماج الاجتماعي والمنتج لملتمسي اللجوء. وتشمل هذه السياسات خططاً مشتركة بين المؤسسات لتطبيقها في حالات الطوارئ، كما في حالة النزوح الجماعي من كولومبيا إلى إكوادور. وتوجد في إكوادور فعلاً منذ عدة سنوات سياسة لعدم التمييز في مجالات الصحة، والتعليم، والعمل. ولجميع ملتمسي اللجوء حق متكافئ في الاستفادة من المراكز الصحية والتعليمية، ويجوز لهم بعد حصولهم على مركز اللاجئين العمل في البلد بطريقة مشروعة. وتوجد في المكسيك خطط للتكامل الاجتماعي والمجتمعي امتثالاً لخطة عمل المكسيك لعام ٢٠٠٤.

٢١- وسألت كوبا عما إذا حددت إكوادور أجلاً لتحقيق التعليم الأساسي للجميع بالمجان.

٢٢- وأوصت هولندا، وقد أحاطت علماً بالتقدم الذي أحرزته إكوادور في مجال حقوق الإنسان، بمتابعة التقدم المحرز في إصلاح السجون ومكافحة التمييز القائم على أي سبب من الأسباب وإبلاغ الفريق العامل بالنتيجة.

٢٣- وطلبت باكستان المزيد من المعلومات بشأن التدابير التي اتخذت لحماية المجتمعات الأفريقية - الأوروبية من العنصرية ورهاب الأجانب.

٢٤- وطلبت الأرجنتين معلومات عن لجنة تقصي الحقائق المختصة بالتحقيق في الوقائع المبلغ عنها في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨، بما في ذلك عن تحديات وإنجازات اللجنة. وطلبت الأرجنتين أيضاً معلومات إضافية بشأن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٥- وأوصت كندا بمواصلة إصلاح النظام القضائي. وأوصت أيضاً، وقد أحاطت علماً بحالة اللاجئين والانتقال العابر للحدود، بأن تتخذ إكوادور المزيد من الخطوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٢٦- وأحاطت جمهورية كوريا علماً بالجهود التي تبذلها إكوادور لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وتوفير التعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة لهم. وطلبت معلومات عن كيفية حماية، أو اعتزام حماية، حقوق الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق التي يجري فيها التنقيب عن النفط. وطلبت أيضاً تفاصيل عن قانون الهجرة وتأشيرات الخروج لمغادرة البلد. وسألت عما إذا وضعت إكوادور تعريفاً لجريمة التعذيب بما يتماشى مع اتفاقية مناهضة التعذيب أو كانت تعتزم القيام بذلك.

٢٧- ولاحظت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية الحاجة إلى مزيد من التقدم في الإصلاح القضائي، والأوضاع المتردية في السجون، وتكدس القضايا وتأخير الفصل فيها. وأوصت بمواصلة الإصلاح القضائي، لا سيما في مجال استقلال القضاء، والحبس الاحتياطي والبقاء فيه مدداً طويلة. وشجعت إكوادور على مشاركة المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل وكذلك في متابعة نتيجة الاستعراض. وشجعت، وقد أحاطت علماً بالاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة، على تدريب أفراد الشرطة في مجال حقوق الإنسان. ورحبت فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية بوضع خطة عمل للأطفال.

٢٨- وفيما يتعلق بحالة المحتجزين في السجون والإجراءات المشار إليه لتحسينها، طلبت السويد معلومات عن الإطار الزمني لتنفيذ هذه الإجراءات وآليات المتابعة. وفيما يتعلق بالمحاكم العسكرية ومحاكم الشرطة المنفصلة واحتمال تحيزها، وكذلك فيما يتعلق باحتمال أن تنظر هذه المحاكم في انتهاكات حقوق الإنسان، طلبت السويد معلومات عن الهيئات القضائية وغيرها من الهيئات التي يجوز لها أن تقرر ما إذا كانت الجريمة قيد البحث من الجرائم المتعلقة حقاً بحقوق الإنسان والتي تختص المحاكم المدنية فقط بمعالجتها.

٢٩- وأشارت شيلي إلى أهمية المشاورات الواسعة الجارية مع المجتمع المدني لإعداد التقرير. وطلبت من الحكومة المزيد من المعلومات عن كيفية إدراج حقوق الإنسان في الدستور الجديد.

٣٠- ورداً على الأسئلة الأخيرة، أفاد وفد إكوادور بوجود خطة لإصلاح السجون واعتماد الميزانية اللازمة لها والشروع الآن في إصلاح المركزين الرئيسيين في غواياكيل. وأضاف أنه بدأ في أوائل العام الحالي تشييد مركزين جديدين للاحتجاز وأن هذين المركزين سيوفران ١٠ ٠٠٠ مكان جديد لسد العجز القائم في أماكن الاحتجاز. وتعتزم إكوادور إقامة ٧ مراكز جديدة، وستتمكن بالتالي من اتخاذ المزيد من الإجراءات الحاسمة لإعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي. وفيما يتعلق بمسألة الوصول إلى المعلومات، لاحظ الوفد أن المعلومات المتعلقة ببرامج الوزارات متاحة على مواقعها بشبكة الإنترنت وأن الغرض من هذه المعلومات هو بيان التقدم المحرز في المجالات المختلفة. وفيما يتعلق بالوصول إلى القضاء، أشار الوفد إلى أهمية مبدأ الشفافية واستقلال القضاء. وفيما يتعلق بوجه خاص بالوظائف القضائية الدائمة، قال الوفد إن الحكومة ترى أن القضاة موظفين مدنيين وينبغي خضوعهم للتقييم. ولم يطبق هذا النظام على النحو المطلوب حتى الآن وتأمل الحكومة في إقامة وظائف دائمة للقضاة لما ينطوي عليه ذلك من أهمية لاستقلال القضاء. وأفاد الوفد أيضاً بأن القضاء العادي ينظر حالياً في القضايا المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان من جانب العسكريين وأفراد الشرطة وأنه يحقق نتائج ويوقع عقوبات على العسكريين وأفراد الشرطة. وتدرك إكوادور ضرورة إلغاء المحاكم العسكرية ومحاكم الشرطة ولكن سيتم ذلك في سياق الإصلاح المؤسسي. وفيما يتعلق بسؤال وفد الصين بشأن التنسيق بين الهيئات المختلفة، أفاد الوفد بأن التنسيق من مسؤولية وزارة العدل وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بوجود جهاز لمراقبة امتثال الشرطة للممارسات الجيدة لحقوق الإنسان، أفاد الوفد بأن وزارة العدل وحقوق الإنسان ستنشئ مكتباً بوزارة الداخلية والشرطة لنشر الثقافة العامة لحقوق الإنسان بالشرطة. وفيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، يكفل الدستور تعدد الثقافات وتعدد الإثنيات في الدولة. وليست إكوادور طرفاً في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة فحسب ولكنها من البلدان الراعية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية أيضاً. وأعربت الحكومة عن تقديرها للتوصيات المقدمة من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية

للشعوب الأصلية وأنشأت، في شباط/فبراير ٢٠٠٧، أمانة للنهوض الاجتماعي بالشعوب الأصلية ومشاركة الشعوب الأصلية. ويوجد في وزارة الداخلية إدارة لتثقيف الشعوب الأصلية وتطبيق نظام التعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة، كما توجد في وزارة الصحة إدارة للشؤون الصحية للشعوب الأصلية، وتوجد في مكتب أمين المظالم إدارة وطنية للشعوب الأصلية. ويكفل القانون الأساسي لمؤسسات الشعوب الأصلية الذي اعتمده الكونغرس مؤخراً مشروعية المؤسسات المختلفة للشعوب الأصلية. وتبذل إكوادور جهوداً كبيرة لمشاركة السكان من أصل أفريقي في التنمية وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأنشأت مجلساً للسكان من أصل أفريقي بمكتب رئيس الجمهورية. وفيما يتعلق بتأشيرات الخروج، لم يعد هذا النظام قائماً في إكوادور.

٣١- وسلطت أوروغواي الضوء على المشاورات الواسعة النطاق التي أجرتها إكوادور لإعداد تقريرها وكذلك على الدعوة المفتوحة للإجراءات الخاصة لزيارة البلد. ولاحظ الأشخاص المكلفون بالإجراءات الخاصة في تلك الزيارات عدداً من الصعوبات وقدموا توصيات لمعالجتها. وبذلت إكوادور، ولا تزال تبذل، جهوداً لحماية الأشخاص الذين يقيمون في أراضيها، سواء كانوا من المواطنين أو من الأجانب. وطلبت أوروغواي معلومات عن كيفية التوفيق بين النظام القضائي للشعوب الأصلية والمعايير الدولية.

٣٢- وطلبت سلوفينيا معلومات عن كيفية مراعاة المنظور الجنساني في إعداد التقرير قيد البحث وأوصت بأن تراعي إكوادور المنظور الجنساني في متابعة الاستعراض الدوري الشامل أيضاً. وطلبت سلوفينيا معلومات عن كيفية معالجة موضوع التمييز المزدوج للمرأة في الأقليات الإثنية، وكذلك عدم تمثيلهن في الهيئات السياسية بما يتماشى مع توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وأشارت أيضاً إلى التقارير المتعلقة بإساءة معاملة وتعذيب السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية وطلبت معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تطبيق مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بالتوجه الجنسي والهوية الجنسانية. وأوصت بأن تعزز إكوادور التزامها بعدم التمييز على أساس ما سلف وبأن تطبق مبادئ يوغياكارتا.

٣٣- وأعربت الجمهورية الدومينيكية عن تقديرها للعرض الذي قدمه وزير العدل وحقوق الإنسان. وطلبت بالتحديد المزيد من المعلومات عن لجنة التنسيق المعنية بالسياسات العامة وعملها. وفيما يتعلق بالحق في الحياة، طلبت الجمهورية الدومينيكية معلومات عن التدابير التي اتخذتها السلطات في إكوادور لضمان الحق في الحياة من وقت الحمل.

٣٤- واعترفت فترويلا بالجهود التي تبذلها إكوادور لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وهنأت الحكومة على عملية التشاور الواسعة النطاق التي قامت بها لإعداد هذا التقرير. وطلبت المزيد من المعلومات عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك عن الحقوق المدنية والسياسية الجماعية، لا سيما في عملية صياغة الدستور.

٣٥- ولاحظت هندوراس أن المسنين يشكلون جزءاً كبيراً من السكان وسألت عن التدابير التي تتخذها إكوادور لضمان تمتعهم بالحقوق الأساسية. وطلبت أيضاً معلومات عن المهاجرين الإكوادوريين والسياسات الحكومية لضمان حقهم في العودة واندماجهم الاجتماعي والاقتصادي من جديد.

٣٦- ولاحظت إندونيسيا أن إكوادور تعمل بنشاط على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، لا سيما على النهوض بحق المرأة في المجال السياسي والالتزام بمكافحة الفساد والفقر. وسألت عن أعظم التحديات التي تواجه الحكومة في بتعزيز حقوق المجموعات الضعيفة من النساء والأطفال والمهاجرين.

٣٧- وطلبت أستراليا معلومات عن امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس.

٣٨- ولاحظت سري لانكا أن عملية التحويل الشاملة التي تقوم بها إكوادور حالياً تشترك في جوانب كثيرة مع عملية التحويل الجارية في بلدان أخرى.

٣٩- وطلبت الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من المعلومات عن تعزيز استقلال القضاء، واحترام سيادة القانون، والإطار الزمني لتنفيذ التدابير التي اتخذت في هذا الصدد. وأشارت أيضاً إلى التقارير الواردة بشأن إفلات قوات الأمن من العقاب وطلبت معلومات إضافية عن الجهود التي تبذلها إكوادور لمنع استعمال القوة بشكل مفرط وعمليات القتل التي ترتكبها قوات الأمن بوجه مخالف للقانون ومحاكمة المسؤولين عن هذه العمليات.

٤٠- وأشارت بوليفيا إلى القضايا المتعلقة بتكافؤ الفرص للمهاجرين وطلبت معلومات إضافية بشأن حماية حقوق الشعوب الأصلية.

٤١- وأعرب الكرسي الرسولي عن تأييده للتعريف الذي قدمته إكوادور للحق في الحياة وللحق في عدم التعرض لضغوط بغير مقتض. وطلب المزيد من المعلومات عن تنفيذ الحق في الحياة.

٤٢- وأحاطت أذربيجان علماً باعتماد خطة العمل المعنية بحقوق الإنسان. وطلبت أيضاً المزيد من المعلومات بشأن إصلاح النظام القضائي ووضعه الحالي.

٤٣- وأوصت إيطاليا باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على عمل الأطفال، واستغلال الأطفال، والعنف القائم على نوع الجنس، وبوجه خاص العنف المترلي. وأوصت أيضاً باتخاذ التدابير الملائمة لتحسين أوضاع الاحتجاز على النحو الذي أوصت به لجنة مناهضة التعذيب في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. ولاحظت إيطاليا أيضاً أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات.

٤٤- وأعربت نيكاراغوا عن تقديرها للتقرير الشامل الذي قدمته إكوادور وللمعلومات المقدمة بشأن التقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ورحبت نيكاراغوا باعتماد الخطة الوطنية للتنمية القائمة على نهج يراعي حقوق الإنسان وطلبت، وقد أحاطت علماً بالصياغة الجديدة الجارية للدستور جديد، معلومات عن كيفية إدماج الخطة الوطنية للتنمية في عملية الإصلاح الدستوري.

٤٥- وأعربت ألمانيا عن قلقها البالغ للأوضاع في السجون. وطلبت المزيد من المعلومات عن عمل الأطفال واستغلال الأطفال، ولا سيما عن التدابير والمعايير التي لجأت إليها إكوادور للتقدم في هذا المجال.

٤٦- وسألت غانا عما إذا كانت الإصلاحات الدستورية الجديدة ستعزز حماية حقوق المهاجرين والسكان الأصليين ومن أصل أفريقي.

٤٧- ورداً على الأسئلة أعلاه، قال ممثل إكوادور إن مبادئ باريس هي التي دعت إلى إنشاء وزارة العدل وحقوق الإنسان. وقال أيضاً إن سيادة القانون ضرورية لحماية حقوق الإنسان وإن النظام القضائي الوطني هو أول من يكفل هذه الحقوق. ويعاقب القضاء الوطني على انتهاك حقوق الإنسان ويعزز الخطط الوطنية لتوفير الأمان للمواطنين وزيادة قدرات الشرطة. ووضعت إكوادور برنامجاً تدريبياً للنهوض بقدرات الشرطة في مجال حقوق الإنسان.

٤٨- وأشارت إكوادور إلى التقدم المحرز في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وأكدت أن سياستها الصحية والوظيفية تغطي المجموعات المختلفة من السكان مثل السكان الأصليين، والمواطنين من أصل أفريقي، والمهاجرين، والمسنين بمنظور يراعي الفوارق بين الجنسين.

٤٩- وأفادت إكوادور بوجود سياستين حكوميتين إحداهما للتعليم والأخرى للصحة العامة. وفي عام ٢٠٠٥، وضعت خطة عشرية لتوفير التعليم الإلزامي للجميع. وزادت ميزانية التعليم بنسبة ٣٨ في المائة. وخفضت العقبات التي كانت تحول دون الالتحاق بالمدارس. ونفذت بعض البرامج مثل برنامج الكتب المدرسية الذي سيغطي ١,٣ مليون تلميذ ويكفل التنوع الثقافي لهم. وسيوفر هذا البرنامج الكتب المدرسية الثنائية اللغات للشعوب الأصلية. وسيقدم أيضاً الأزياء المدرسية بالمجان. وأنشأت إكوادور ٠٠٠ ١٥ وظيفة جديدة للمدرسين، ووضعت مناهج تعليمية محددة، وسترفع الاعتمادات المخصصة للتعليم، بما في ذلك الاعتمادات المخصصة للبنية التحتية وتدريب عدد كبير من المدرسين.

٥٠- وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، شهدت إكوادور ثورة حقيقية. وتقدم المجموعات الصحية الرعاية الأولية بالمنزل. ورصدت إكوادور موارد كثيرة لتوفير المعدات وتحسين البنية التحتية. وتوزع الأدوية الجنسية بالمجان. ووضعت الحكومة أيضاً برنامجاً للقضاء على سوء تغذية الأطفال.

٥١- وفيما يتعلق بحوافز العمل، تنفذ الوحدة الاجتماعية برنامجاً إقليمياً شاملاً لتنسيق هذه الأنشطة. وحققت إكوادور تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، بما في ذلك في برامج الأشغال العامة التي توفر فرص العمل للمواطنين من أصل أفريقي.

٥٢- ولاحظت إكوادور أن الدستور يكفل المساواة بين الرجال والنساء. وأنشئت لجنة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة. وتعترف إكوادور بأوجه القصور القائمة حالياً وأكدت أن الدستور الجديد سيوفر القاعدة اللازمة لكفالة المساواة بين الجنسين. ولا بد من مشاركة الرابطات النسائية في عملية الإصلاح، ولا بد أيضاً من تنسيق الإصلاحات المطلوبة في الدستور الجديد. ويلزم المزيد من المشاركة النسائية في المجالس الوطنية والمحلية كما يلزم تعزيز المؤسسات ذات الصلة، وعلى رأسها وزارة التخطيط، التي تعمل على رعاية المنظور الجنساني في السياسات العامة، والمجلس الوطني للمرأة الذي تشارك فيه المنظمات التابعة للمجتمع المدني، لزيادة التأثير على السياسة العامة، فضلاً عن زيادة مخصصات الميزانية لشؤون المرأة. ولاحظت إكوادور أن المنظور الجنساني من المسائل ذات الأولوية في جميع السياسات. وأبرزت مشاركة الحركة الاجتماعية في إعداد التقارير ووضع الخطط اللازمة لتكافؤ الفرص.

٥٣- وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمسنين، وضعت إكوادور سياسة عامة لهذا الغرض كما وضعت نظاماً جديداً لإدارة البرامج وإقامة ٦٤ وحدة طبية لتوفير الرعاية الشاملة للمسنين وتنظيم الدورات التدريبية للخدمات المجتمعية. وتنفذ إكوادور هذه السياسة بالاشتراك مع مؤسسات القطاع الخاص وتقدم برامج الرعاية الشاملة في ديار المسنين وتوفر يومياً الوجبات الغذائية للمسنين بالمجان. وشيدت إكوادور ديراً للمسنين غير القادرين على الاعتماد على النفس، وأنشأت أول معهد للبحوث الخاصة بأمراض الشيخوخة.

٥٤- وفيما يتعلق بمعاملة المهاجرين، أشار الوفد إلى إنشاء أمانة وطنية للمهاجرين في عام ٢٠٠٧ وإلى تركيز هذه الأمانة على الإنسان. واعتمدت إكوادور أيضاً، مع مراعاة آراء المجتمع المدني، خطة وطنية للتنمية البشرية للمهاجرين. وتنسق الأمانة الوطنية أعمال المؤسسات المختلفة المعنية بالفوارق بين الجنسين. ومن بين المشاريع المحددة ذات الصلة مشروع *Casa Ecuatoriana* الذي يركز بوجه خاص على المرأة. وهناك برنامج مستدام لعودة المهاجرين الطوعية إلى الوطن. وللحكومة ميزانية سنوية تبلغ خمسة ملايين من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ البرامج ومشاركة المجتمع المدني والهيئات العامة فيها. وتسعى إكوادور إلى الاتساق في سياستها والامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالمهاجرين. وينبغي أن يوفر المجتمع الدولي الدعم للجهود التي تبذلها الدولة في هذا الشأن.

٥٥- ويتطلب إنشاء مؤسسة وطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان التنسيق مع هيئات أخرى، بما في ذلك مع وزارة العدل وحقوق الإنسان ومؤسسات أخرى مستقلة. ويحمي الدستور والقانون حياة الإنسان منذ الحمل.

٥٦- وفيما يتعلق بحماية الأطفال، وبوجه خاص القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع، أفاد الوفد بوجود خطة وطنية لحماية الأطفال وقال إنه بذلت جهود لمعرفة الأماكن التي يتم فيها إرغام الأطفال على التسول والعمل واستغلالهم جنسياً. وتنفذ إكوادور خطة للقضاء على التسول وعمل الأطفال واستغلالهم جنسياً وتعمل في هذا المجال بالاشتراك مع الأطفال المتأثرين.

٥٧- وفيما يتعلق بالتنسيق مع الهيئات المعنية بحقوق الإنسان، أشار الوفد إلى إنشاء هيئة تنسيق لهذا الغرض في عام ٢٠٠٢. وتنسق هذه الهيئة أعمال المؤسسات المختلفة للدولة ومنظمات المجتمع المدني وتشارك في إعداد التقارير اللازمة لهيئات المعاهدات واستعراض/تقييم التوصيات المقدمة من الإجراءات الخاصة، بما في ذلك نشر هذه التوصيات.

٥٨- وفي الملاحظات الختامية، قال وزير العدل وحقوق الإنسان إن إكوادور تؤيد عملية الاستعراض الدوري الشامل تأييداً كاملاً بوصفها آلية لكفالة العمومية والمساواة بين جميع الدول في المعاملة بروح من التعاون والحوار تفاعلي، ولأنها تعزز قدرة الدولة على تحسين سياساتها وممارساتها العامة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولاحظ أن الحوار التفاعلي مفيد لاستخلاص السياسات العامة الملائمة لكل دولة.

٥٩- وقال الوزير أيضاً إن إكوادور تتطلع إلى مساعدة المجتمع الدولي وتوصياته في إطار هذه العملية. وأكد أن تبادل الممارسات من الأهداف الرئيسية للاستعراض الدوري الشامل وأن سياسة الهجرة في إكوادور تركز على الإنسان وتسعى إلى تحقيق الظروف الملائمة لصون كرامة المهاجرين ومشاركة المجتمعات في بلد المنشأ أو المقصد بصورة فعالة. ودعا جميع البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية للعمال المهجرين إلى التصديق عليها.

ثانياً – الاستنتاجات و/أو التوصيات

٦٠- فيما يلي التوصيات المقدمة من بلدان مختلفة أثناء الحوار التفاعلي:

١- تقديم معلومات عن التقدم المحرز في إصلاح السجون ومكافحة التمييز (هولندا).

٢- مواصلة تدريب قوات الشرطة في مجال حقوق الإنسان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية).

٣- تطبيق الخطط اللازمة للقضاء على عمل الأطفال ومتابعتها (إيطاليا).

٤- اتخاذ تدابير ملائمة لمواصلة تحسين أوضاع المحتجزين في السجون على النحو الذي أوصت به لجنة مناهضة التعذيب في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ (إيطاليا).

٥- وضع إطار زمني وآلية لمتابعة التحسينات في حالة المحتجزين في السجون (السويد).

٦- إدراج المنظور الجنساني في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل (سلوفينيا).

٧- اتخاذ تدابير لمكافحة التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسانية، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى المتعلقة بالمثليين والسحاقيات ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية والمخنثين (سلوفينيا).

٨- اتخاذ تدابير ملائمة للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما العنف المترلي (إيطاليا، المكسيك).

٩- مواصلة إصلاح النظام القضائي (كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية).

١٠- اتخاذ المزيد من الخطوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص (كندا).

٦١- وبحثت إكوادور جميع التوصيات التي أبديت أثناء الحوار التفاعلي وأعربت عن تأييدها لها.

ثالثاً – التعهدات والالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض

٦٢- ستقدم إكوادور تعهدات والتزامات طوعية بناء على تقريرها المقدم إلى الفريق العامل، مع مراعاة مضمون الحوار التفاعلي، وبعد مشاورات داخلية واسعة النطاق، قبل اعتماد النتيجة بالجلسة العامة للمجلس التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

Annex

COMPOSITION OF THE DELEGATION*

H.E. Mr. Gustavo Jalkh, Minister of Justice and Human Rights, Head of the delegation;

H.E. Mr. Emilio Izquierdo, Under-Secretary of Multilateral Relations, Minister for Foreign Affairs;

H.E. Mr. Mauricio Montalvo, Permanent Representative to the United Nations Office at Geneva;

Mr. Augusto Saá, Director-General of Human Rights and Social Affairs, Ministry for Foreign Affairs;

Mr. José Rosero, Vice-Minister of Coordination and Social Development, Ministry of Coordination and Social Development;

María de Lourdes Portaluppi, Under-Secretary of Family and Child Protection, Ministry of Economic and Social Inclusion; delegate of the National Child Counsel;

Juan Meriguet, Under-Secretary of People, Social Movements and Citizen Participation;

Felipe Abril, Under-Secretary of Policy Coordination, Government Ministry;

Ximena Abarca, Executive Director of the National Council for Women;

Remigia Saldaña, Director of Protection Policies at the Migrant National Secretariat;

Juan Holguín, Minister, Deputy Permanent Representative the United Nations Office at Geneva;

Carlos Santos, Counsellor;

Luis Vayas, First Secretary;

Leticia Baquerizo, Second Secretary;

María del Carmen Vivar, Third Secretary;

Ramiro Rivadeneira, Adviser to the Minister of Justice;

Lorena Sánchez, General Direction of Human Rights and Social Affairs Assistant.

– – – – –

_____

* Circulated as received.